معيقات التنمية المستدامة في فلسطين

في ظل بيئة عدم التأكد: حالة دراسية

- جمعية الأمل للصم والبكم -

د. نور طاهر الأقرع
كلية العلوم الإدارية والاقتصادية- جامعة القدس المفتوحة- فرع قلقيلية
nalaqra@qou.edu

ملخص الدراسة:
هدفت هذه الدراسة لمعرفة مفهوم التنمية المستدامة وفق بيئة عدم التأكد، والتعرف على اثر بيئة عدم التأكد في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى مدى تطبيق التنمية المستدامة في فلسطين في بيئة عدم التأكد نتيجة الموجات السياسية التي تضرب بفلسطين، ومعرفة دور المؤسسات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة، كما هدفت الدراسة إلى البحث في المعيقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة فيها، ومعرفة السبل والإجراءات الواجب تبنيها لتجاوز هذه المعيقات، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي معتمدا على الأدبيات والدراسات ذات الصلة، والمقابلات الشخصية، وقدمت الدراسة عدة توصيات كان من بينها العمل على تعزيز دور الجمعيات الخيرية في دعم الحكومة الفلسطينية، والقطاعات التنموية المختلفة، ومواجهة حالة الضعف التنموي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي يسببها الاحتلال على حد سواء، وتدعيم الفكر التنموي لدى الجمعيات الخيرية ليكون على المستوى المطلوب منها جماهيريا، وتوجيهه ليكون قادراً على بناء مجتمع سوي تنمويا له القدرة على توجيه أجندة بناء الدولة الفلسطينية المستقلة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، مع ضرورة إبعاد الجمعيات الخيرية عن ظاهرة التسييس والتقطيب للتنمية، كما أوصت الدراسة بضرورة البحث عن طرق واستراتيجيات لاستدامة عمل الجمعيات الخيرية مع استمرار تراجع تمويل المانحين وحجز عائدات الضرائب، مع ضرورة نشر الوعي لدى المجتمع المحلي عن الدور الحقيقي والجوهري للجمعيات الخيرية في خدمة المجتمع وتعزيز الوازع الوطني لدى الفلسطينيين للتعامل مع مثل هذه الجمعيات.

كلمات مفتاحيه: التنمية المستدامة، بيئة عدم التأكد، المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية

Abstract

The study aimed at the identification of the concept of permanent development in the instable environment, to identify the effect of the instable environment in achieving permanent development in addition to the extent of the implementation of permanent development in the instable environment like Palestine as a result of the political upheavals that Palestine undergoes and to explore the role of national institutions in achieving permanent development. Finally the study addresses the obstacles that hinder the efforts of achieving permanent development with the aim to know the chief means and methods through which those obstacles can be worked out. The researcher adopted the historical analytical approach depending on literature review, related studies and personal interviews.

The study came up with different recommendations including sparing no efforts to enhance the role of charitable societies in supporting the Palestinian government, different developmental sectors, facing the state of weak economical, social and environmental development as a result of the occupation. The study also recommended to support developmental thinking of charitable societies to meet citizens demands and to direct such thought to be able to build up a capable society which is able to guide the agenda of establishing the independent state of Palestine in the economical, social and environmental levels. The necessities to prevent charitable societies from getting involved in the politicization of development, the study also recommend to search for suitable means and strategies for granting continuous work of charitable societies amid the decline of donators and seizing tax revenues. The importance of educating the local society of the basic role of charitable societies in serving society and in enhancing the Palestinian national spirit while dealing with similar societies.

Key words: Permanent development, Instable environment, National institutions, Charitable societies.

مقدمة:

مع بداية التسعينات من القرن الماضي أصبحت التنمية المستدامة تأخذ مكانا بارزا على المستوى الدولي، وغدت من اهتمامات الحكومات المتعاقبة، وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال، وعلى اعتبار ان الفقر يتطلب جهودا ضخمة لمعالجة المشكلات الناتجة منه، لذلك تشكل التنمية المستدامة أداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع ، وتكمن المشكلات الأساسية التي تواجه الدول خاصة فلسطين في تحقيق تنمية مستدامة في ظل الظروف السياسية المتلاحقة والجمة التي تواجهها بسبب الاحتلال وتبعاته، مما يقتضي البحث عن حلول من شأنها إزاحة حدّة هذه التبعات أو تخفيفها.

مشكلة الدراسة:

إن وضع استراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في فلسطين لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستدعي معرفة وفهما عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة فيها ومقدار واتجاه التغيرات والمستجدات في ضوء الضغوط الناتجة عن معوقات الاحتلال ونقص الدعم العربي والدولي والمساعدات المرهونة بالوضع الحالي في الاراضي المحتلة والمزايدات السياسية في الساحة الفلسطينية ومدى وضوح الدور الرئيس الذي تلعبه التنمية المستدامة في البيئة الفلسطينية.

ومع تعقد عملية التنمية المستدامة في ظل بيئة عدم التأكد، ولإحداث طفرة تنموية مأمولة ومنشودة في فلسطين، وعليه فان الدراسة تحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما هو مفهوم التنمية المستدامة في ظل بيئة عدم التأكد؟
٢. ما اثر بيئة عدم التأكد في تحقيق التنمية المستدامة؟
٣. كيف تعمل المؤسسات الأهلية على دعم التنمية المستدامة وتحقيقها في فلسطين؟
٤. ما هي معيقات التنمية المستدامة في فلسطين في ظل بيئة عدم التأكد؟
٥. ما هي التوصيات والحلول المقترحة للمعيقات؟

أهداف الدراسة:

١. معرفة مفهوم التنمية المستدامة وفق بيئة عدم التأكد .
٢. التعرف على أثر بيئة عدم التأكد في تحقيق التنمية المستدامة.
٣. التعرف على مدى تطبيق التنمية المستدامة في فلسطين في بيئة عدم التأكد نتيجة الموجات السياسية التي تضرب بفلسطين.
٤. معرفة دور المؤسسات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

٥. البحث في المعيقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة فيها، ومعرفة السبل والإجراءات الواجب تبنيها لتجاوز هذه المعيقات.
٦. تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات لذوي العلاقة.

أهمية الدراسة:

١. تشخيص واقع التنمية المستدامة في فلسطين.
٢. تحليل حالة دراسية لمؤسسة أهلية، واليات عملها في ظل بيئة عدم التأكد، ومدى تحقيقها للتنمية المستدامة ودورها في تطوير العمل التنموي .
٣. معرفة المعيقات التي تواجهها فلسطين في مجال التنمية المستدامة ومحاولة إيجاد الحلول.
٤. بيان أثر الدعم الدولي المقدم من الدول المانحة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل إملاءات هذه الدول.

حدود الدراسة:

١. اقتصرت هذه الدراسة على تحليل الأدبيات وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة في ظل بيئة عدم التأكد، وإجراء مقابلات وتحليل أثر الدعم الدولي المقدم من الدول المانحة في تحقيق التنمية المستدامة، وفيما يتعلق بزمان إجراء هذا البحث، فكان في النصف الأول من العام ٢٠١٦م.

منهجية الدراسة:

المنهج التاريخي التحليلي.

الإطار المفاهيمي

١-مفهوم التنمية المستدامة

تعرف (الخطيب،٢٠٠٠) التنمية المستدامة على أنها: التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي، والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي، ويؤكد عاشور(٢٠٠٠) بأنها: عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.

ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ما أورده (الغامدي، ٢٠٠٩) عن تقرير بروندتلاند (نشر من قبل اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا

البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.
أما(Huntington & Dominguez,1975,pp1-3) فينظر إلى التنمية على أنها عملية شاملة ذات مضامين اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية، بمعنى أنها عملية متكاملة وشاملة لهذه المجالات.
لقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي، وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي، حيث عكف الإنسان على التفكير في التكنولوجيا التي توفر ربحا سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر إلى جودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة، ولقد أدى ذلك إلى انتشار العديد من الصناعات الملوثة وبالتالي وعلى المدى البعيد سيؤدي إلى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح بها، وارتفاع معدلات الأمراض، وخفض الإنتاج، وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة...وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تأمينا لتنمية اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر، وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل، لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم(الخولي،١٩٩٩،ص ٤٤-٤٥).
وبالتالي استنتج (دوجلاس موسشيت، ،١٦٧،٢٠٠٠) ما يلي:
-أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.
-أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.
-أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.
ومن ذلك نرى ان السعي لتحقيق هدف التنمية المستدامة يحتاج إلى نظام إنتاج يحترم الالتزام بالمحافظة على توازن القاعدة البيئية للتنمية المستدامة، ونرى أن التنمية المستدامة أكثر شمولية كونها أشد تداخلا وتعقيدا خاصة فيما يتعلق بكل ما هو طبيعي وما هو اجتماعي واقتصادي وبيئي في التنمية .
وبالنظر إلى شمولية المصطلح لابد من الإحاطة بمفهومه من خلال التعريفات التالية:

المفهوم الاجتماعي للتنمية المستدامة

أورد (وردم، ٢٠٠٣)أن المفهوم الاجتماعي للتنمية المستدامة يركز على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين إليها، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.
وبين(حميدي كلتوم و حيولة إيمان، عن القاسمي، ٢٠٠٠،ص٣٦) تعريفاً للتنمية المستدامة على الصعيد الاجتماعي والإنساني " يتمثل في السعي من أجل استقرار

النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف" ، وعليه، نرى أن المفهوم الاجتماعي للتنمية المستدامة يهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد بشكل متساو، إضافة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى كل المحتاجين دون تمييز، ويعتبر النظام مستداما اجتماعيا في حال تحقق المساواة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى المستفيدين الأحقّ بها، بالإضافة إلى إشراك الأفراد في اتخاذ القرار بشفافية ودقة، كما ونلاحظ جليا أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يعتبر الإنسان جوهر العملية التنموية وهدفها الأسمى، فبدون تأهيله وأخذ مصالحه بعين الاعتبار لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية.

المفهوم الاقتصادي للتنمية المستدامة

ويقصد به(الغامدي، مرجع سابق، ص ١٢) استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم، حيث تتطلب التنمية المتواصلة والمتجددة استعمالا رشيداً للمناهج الاقتصادية المتبعة، ففي مرحلة أولى كانت العلاقة بين الاقتصاد والبيئة تشهد تنافرا كبيرا حيث كان هاجس الدول آنذاك هو تحقيق نوع من النمو والرفاه الاقتصادي عبر الرفع من معدلات الدخل والاستهلاك بأي وسيلة، وكان هذا التقدم يتم على حساب استنزاف أكبر قدر ممكن من الموارد البيئية دون إعارة الاهتمام لما قد يلحق هذه البيئة من أضرار، وكانت الجامعات تدرس علم الاقتصاد على انه العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد المائية والبشرية بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن، أو إشباع الحاجيات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة، وهذا المفهوم لم يكن يأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي في النشاط الاقتصادي.

وتؤكد دراسة (ديب و مهنا، ٢٠٠٩، ص ٥) أن ظهور بوادر التحول في طريقة تبني السياسات الاقتصادية وعلاقتها بالبيئة في منتصف السبعينات، رافقتها دعوات إلى تبني إستراتيجيات تؤخذ بعين الاعتبار الكلفة البيئية لبناء الاقتصاد، وتمت الدعوة إلى اعتماد ما سمي "بالناتج القومي الأخضر أو الطبيعي"pib ، وهو الرأسمال الطبيعي الذي يشتمل على ترشيد استعمال الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية وإدارتها بشكل أمثل بحيث لا يحول دون قدرتها على الاستمرارية والتجدد، وبالفعل تم التنصيص على ضرورة مراجعة أنماط الاستهلاك السائدة بشكل متوازن والعمل على استمرارية الموارد المالية والتقنية والتكنولوجية بشكل يحقق لنا الغايات الاقتصادية المتوخاة منها، ولا يؤثر تأثيرا جسيما على البيئة .

وعليه، يتضح لنا أن المفهوم الاقتصادي للتنمية المستدامة ركز على حصة الاستهلاك الفردي من الموارد المتاحة، وإيقاف الإسراف فيها، وتقليل تبعية البلدان النامية للبلدان المتقدمة، والمساواة في توزيع الموارد الطبيعية، إضافة إلى الحد من تفاوت دخل الأفراد في الدول النامية وتقليص الإنفاق العسكري على حساب التنمية.

المفهوم البيئي للتنمية المستدامة

يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية، والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وأن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية تعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة، وبالتالي فإن الاستدامة تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.(باتر محمد علي وردم، مرجع سابق،ص ١٩٠).

ويجد هذا المفهوم توجهه من خلال مجموعة من الإجراءات كاستعمال تكنولوجيا أنظف والمحروقات والاحتباس الحراري، والحد من تدهور طبقة الأوزون، والحفاظ على التنوع الحيوي، وقد مثلت هذه الإجراءات المتخذة سابقة مشجعة لمعالجة هذه المشاكل (بهناسي،٢٠٠٨).

يتضح لنا من العرض السابق أن تحدي الاستدامة وتحقيق العملية التنموية، يكمن في تعديل مؤسساتنا الاجتماعية والاقتصادية والبيئة، وأنماط حياتنا، حتى أن الطريق الواجب علينا أن نسلكه لتأمين احتياجات الحاضر لن نساوم به على إمكانية تأمين احتياجاتنا واحتياجات أبنائنا في المستقبل بل عليه أن يدعم ذلك.

التنمية المستدامة في فلسطين في ظل بيئة عدم التأكد

فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في فلسطين، فقد رأى الكثير من الباحثين والمختصين أن التنمية في فلسطين يجب أن تتواكب جنبا إلى جنب مع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، بمعنى استحالة تطبيق التنمية في ظل وجود الاحتلال، حيث أن المفهوم التنموي ينبغي أن يقوم على أساس التغيير الشامل في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وذلك في ظل وجود سيادة للدولة تتحكم في مواردها وقراراتها السياسية، وعلى الصعيد الآخر هناك من يرى بوجوب التنمية في ظل الاحتلال بهدف الحفاظ على الثوابت والمقدرات السياسية والاقتصادية، حيث أن عملية التنمية في فلسطين واجهت شتى أنواع السلب والتعطيل التي أثرت على جوانبها المختلفة، ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي السبب الرئيس في سلب وتعطيل التنمية في فلسطين بهدف خدمة أهدافه السياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية في فلسطين لم تشهد تطورا ملحوظا خلال فترة الاحتلال (البارود، ٢٠٠٥)

إن خطط التنمية المستدامة التي يتوجب على دولة فلسطين وضعها تصطدم على أرض الواقع بالمعيقات السياسية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين، حيث تتعرض الموارد الطبيعية الفلسطينية إلى إجراءات وممارسات تقوم بها سلطات الاحتلال من طرف واحد محدثة تغيرات جذرية في الاتزانات الطبيعية القائمة، وتعتبر فلسطين الحالة الفريدة في العالم التي تتعرض إلى مخططين متناقضين لاستغلال مواردها، إحداهما أصيل صاحب أرض، والثاني دخيل يملك القوة والإمكانيات، وعليه تعتبر فلسطين نموذجا للعلاقة العضوية بين التدهور البيئي والنزاعات السياسية (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،٢٠١٤).

ويؤكد(Muschett,2002) أن العالم اليوم أصبح على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

من خلال عرض مفاهيم التنمية المستدامة الثلاث يتبين لنا أن تلك المفاهيم تعتبر جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة، وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات في إطار تكاملي يشمل المفهوم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة.

ولبيان واقع التنمية المستدامة في فلسطين لا بد من الحديث عن واقعها ضمن مفاهيم التنمية المستدامة الثلاث الاجتماعية والاقتصادية والبيئية :

واقع التنمية المستدامة في فلسطين حسب مفهومها الاجتماعي:

تشكل ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني واحدة من التحديات الأساسية التي تواجه صانعي السياسات نتيجة انعكاساتها وتأثيراتها التي تطال شرائح واسعة في المجتمع الفلسطيني، وبجانب ذلك، فإن عدم خضوع مؤشرات الفقر في فلسطين لاتجاه محدد وارتباطها بالمؤثرات السياسية والأمنية والعوامل الخارجية الأخرى كالمساعدات الدولية، يزيد من صعوبة مهمة صانعي السياسات في رصد التغيرات ووضع الخطط والبرامج الهادفة للقضاء على ظاهرة الفقر، ولا يعاني المجتمع الفلسطيني من ظاهرة الفقر فقط، بل يتعرض إلى عملية إفقار وتهميش ممنهج يمارسه الاحتلال بهدف الإبقاء على مسببات الفقر، وإضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وزيادة اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي، إن استراتيجيات المواجهة التي تتبعها الأسر الفلسطينية في مواجهة هذا الواقع الاقتصادي غير الآمن تشمل تجميع الموارد، وتخفيض النفقات والاستهلاك، والاعتماد على المساعدات العامة، أو الاقتراض، ويحتاج الأفراد والأسر إلى إعادة تنظيم أولوياتهم والحفاظ على سلامتهم والسعي إلى تحسين الخيارات المتاحة في المستقبل كلما كان ذلك ممكنا، وغالبا ما يجبرون على التنازل عن تطلعاتهم، مع ما يتركه ذلك من آثار متباينة على الناس سواء كان التنازل في آمال الأهالي في توفير تعليم وفرص زواج أفضل لأبنائهم وبناتهم، أو الرغبة الفردية أو العائلية في إقامة أسر وترتيبات معيشة منفصلة لأبنائهم، أو تطلعات الأفراد البالغين أن يكونوا مستقلين ومتحكمين في الموارد.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،٢٠١٢)

ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين على الصعيد الاجتماعي ، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تطالب المجتمع الدولي ببذل جهود إضافية لمساعدة الشعب الفلسطيني من خلال: (ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين للتحضير للقمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ، ٢٠٠٣).

١. دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدّة الفقر، وزيادة دخل الفرد، وتعزيز دور المرأة.

٢. بناء القدرات، ودعم الشباب الفلسطيني، وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم، والإدارة السليمة للمصادر البشرية.
٣. التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية، وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص.
٤. تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية.
٥. دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية مادياً وفنياً لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي.
٦. دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.

واقع التنمية المستدامة في فلسطين حسب مفهومها الاقتصادي:

لقد عملت دولة فلسطين منذ نشوئها إلى توفير أقصى ما يمكنها لتوفير أنسب الظروف الممكنة لوضع الخطط والبرامج التنموية في فلسطين بما في ذلك تطوير السياسات والبيئة القانونية وبناء القدرات والمؤسسات، واستطاعت أن تحقق نجاحات استحقت الثناء من العديد من الهيئات والمنظمات الدولية حيث تجري مراجعة السياسات والبرامج الاقتصادية للتأكد من مواءمتها مع احتياجات التنمية المستدامة، وفي هذا المجال يتم إعطاء الأولوية لتوفير بيئة تساعد في جذب الاستثمارات وخلق فرص العمل ومكافحة البطالة والفقر وتحسين ظروف المعيشة، والعمل على استكمال تبسيط الإجراءات الإدارية لرجال الأعمال بما في ذلك إجراءات النافذة الواحدة والتسجيل للشركات وترخيص الاستيراد، وتطبيق آليات الخدمات اللامركزية والإلكترونية، وكذلك توفير الحماية للمستهلكين الفلسطينيين من خلال التشديد من الرقابة وتطبيق قانون حماية المستهلك، إضافة إلى ذلك يتم إجراء مراجعة تفصيلية لمنظومة التشريعات الاقتصادية للتأكد من شموليتها ومدى انسجامها وتجانسها وتكيفها مع متطلبات الدولة وانضمامها إلى المنظمات الدولية، ومتابعة الإصلاحات الضرورية للقوانين والأنظمة وللتأكد من شموليتها وانسجامها وضمان اعتمادها وتطبيقها بما في ذلك قوانين تشجيع الاستثمار والشركات والتجارة الخارجية والمنافسة وتسوية الديون، وغيرها، وتعمل دولة فلسطين جاهدة على تعزيز العلاقات الدولية والشراكات الخارجية من خلال تبادل الوفود والزيارات والمشاركة في المنتديات الاقتصادية والاستثمارية الإقليمية والعالمية وتوقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون المتخصصة وعقد اجتماعات اللجان العليا واقامة مجالس الأعمال المشتركة(الشنار، ٢٠١٣)

ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين على الصعيد الاقتصادي، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تطالب المجتمع الدولي ببذل جهود إضافية لمساعدة الشعب الفلسطيني من خلال: (ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين، مرجع سابق، ٢٠٠٣)

١. تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء البنية الاقتصادية التي دمّرها الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك إنهاء حالة الحصار المفروضة على المدن والقرى الفلسطينية.
٢. دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة من خلال زيادة المساعدات الفنية والمادية.
٣. المساعدة في خلق بيئة ملائمة لجذب المستثمرين وذلك للاستثمار في مختلف القطاعات.
٤. تعزيز دور الإدارة الاقتصادية لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك بتطوير قدرات الوزارة والمؤسسات ذات العلاقة.

واقع التنمية المستدامة في فلسطين حسب مفهومها البيئي:

رغم أن فلسطين ليست بالدولة الصناعية، إلا أننا نعيش ونمارس نشاطنا في بقعه جغرافية ضيقه ومع مصادر طبيعية محدودة، لذا فنحن لسنا بالبعيدين عن تلوث الهواء وآثاره، وهذا يعني الاهتمام بتلوث الهواء من حيث إجراء الفحوصات والرقابة الدورية وسن القوانين والتشريعات الملزمة، وكذلك الاهتمام بالتوعية والتعليم واستخدام وسائل الإعلام لهذا الغرض، وكما هو الحال مع كافة عناصر وأبعاد التنمية في فلسطين فقد طالت الاعتداءات الإسرائيلية الهواء، حيث نجد أن إسرائيل عملت على زيادة معدلات تلوث الهواء عن طريق المصانع المنتشرة في إسرائيل ، حيث تصل كمية كبيرة من الغازات السامة والضارة الناتجة عن المصانع الإسرائيلية داخل إسرائيل إلى الأجواء الفلسطينية بفعل الرياح بسبب قرب موقعها الجغرافي من الحدود، كما يصل الدخان والغازات الناتجة عن محطات توليد الطاقة العاملة بالفحم في إسرائيل إلى قطاع غزة بفعل الرياح، مما يزيد من درجات تلوث الهواء، وتنبعث الغازات السامة التي تلوث الهواء من المصانع الإسرائيلية أثناء عملية النقل الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عمليات تسريب لهذه المواد،كما تشكل الصناعات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والصناعات داخل إسرائيل الخطر الأكبر على تلوث الغلاف الجوي في فلسطين، حيث أن المراكز الصناعية الإسرائيلية الكثيرة المنتشرة في شتى أنحاء الضفة الغربية تلوث الغلاف الجوي بكميات كبيرة من غازات الدفيئة، حيث يتوقع خبراء المناخ أن تزداد غازات الدفيئة المنبعثة من المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ بنسبة ٤٠٪ وذلك حتى العام ٢٠٢٠، ومن مظاهر تغير المناخ في فلسطين تناقص كميات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، وقد كان لتأثير الحرب على قطاع غزة٢٠٠٨ ،٢٠١٢، ٢٠١٤ الأثر الكبير في تلوث الهواء والتربة والمياه نتيجة لاستخدام أسلحة محرمة دوليا، ومن تلك الأسلحة الفسفور الأبيض، بالإضافة إلى استخدام أسلحة تحمل مواد سامة مما يؤدي إلى انتشارها في الجو وبقائها في التربه لسنوات عدة(عيسى، ٢٠١٤).

وتكتسب التنمية الزراعية المستدامة أهمية خاصة في فلسطين بسبب ما تعانيه المناطق الفلسطينية من غياب للتخطيط الوطني والإقليمي من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وكذلك بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تتمثل في مصادرة

الأراضي ومنع الوصول إليها، وتجريف الأراضي لبناء المستعمرات الإسرائيلية (عفانة،٢٠١٠).

كما وتبلغ مساحة دولة فلسطين حوالي ٦,٠٢٠ كم مربع وتتوزع أراضيها حسب الملكية واستعمالات الأراضي حسب وزارة الإسكان إلى أراضٍ حكومية أو وقف أو خاصة، وفي أعقاب حرب عام ١٩٦٧، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة مساحات كبيرة من فلسطين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لأغراض إقامة المستعمرات الإسرائيلية أو المواقع الاستعمارية، الطرق العرضية والالتفافية لخدمة المستعمرات، والمناطق الأمنية التي تحيط بالمستعمرات وحظرت على المواطنين الفلسطينيين دخولها، ومناطق محمية لمشاريع استعمارية مستقبلية، وإقامة مناطق صناعية ومكبات نفايات(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،٢٠٠٩).

ويعد التنوع الحيوي في حقيقة الأمر هو أهم عناصر التنمية المستدامة، والمحافظة عليه لا تعتبر واجبا أخلاقيا وبيئيا فقط، بل أساسيا لتأمين هذه التنمية المستدامة، ورغم صغر مساحة دولة فلسطين إلا أنها تعد من أجمل بقاع العالم، وذلك لطبيعتها الخلابة التي تتميز بتنوع الغطاء النباتي الناجم عن التباين الجغرافي والمناخي وما يتصل بذلك من تفاوت في معدلات الأمطار وتوزيعها، وتنوع التربة واختلاف تركيبها الجيولوجي، بالإضافة إلى الاختلافات الواضحة في تضاريسها الطبيعية، والتي تتباين ما بين مناطق صحراوية ومناطق جبلية يصل ارتفاعها إلى ما يزيد عن ألف متر فوق سطح البحر، والى مناطق سهلية ساحلية تمتد على مستوى سطح البحر، ومناطق غورية تنخفض ٣٩٤ مترا عن مستوى سطح البحر، كل ذلك أدى إلى كون فلسطين متحفا طبيعيا يزخر بثروة هائلة تضم العديد من النباتات البرية الزهرية وغير الزهرية والكائنات الحية بأنواعها(البيان الصحفي لسلطة جودة البيئة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة،٢٠١٠).

ونرى أن عناصر التنمية المستدامة في فلسطين مترابطة مع بعضها البعض، بسبب شدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية فيها، كما أن العائق الأكبر لتطوير التنمية المستدامة في فلسطين ضمن مفاهيمها الثلاث هو الاحتلال وممارساته ضد الإنسان والاقتصاد والبيئة.

ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين على الصعيد البيئي، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تطالب المجتمع الدولي ببذل جهود إضافية لمساعدة الشعب الفلسطيني من خلال: (ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين، مرجع سابق، ٢٠٠٣)

١. تدخل المجتمع الدولي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية.
٢. دعم الإستراتيجية البيئية الفلسطينية لحماية المصادر الطبيعية من جميع مصادر التلوث لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة بيئية مستدامة.
٣. ضرورة إدارة وتطوير الموارد المائية في الحاضر والمستقبل.

٤. المساعدة في نقل تكنولوجيا صديقة للبيئة في مختلف المجالات كالزراعة، والصناعة، وتشجيع آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والنظيف.
٥. "إن الأماكن المقدسة بما في ذلك القدس والناصرة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين يجب حمايتها، وضمان حرية الوصول إليها، والممارسة التاريخية تحت الإشراف الفعال للأمم المتحدة."

ونرى هنا أن هذه الجهود والآليات النظرية بحاجة إلى ترجمة وتطبيق على الصعيد العملي والميداني لكي لا تذهب أدراج الرياح، ولكي تصب حقا في خانة الاستثمار من اجل تعزيز عملية التنمية المستدامة.

التحديات والصعوبات نحو تحقيق التنمية المستدامة

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات خطيرة، مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاذ الموارد غير المتجددة، الأمر الذي دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام، يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة، وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى (غانم،٢٠١٣).

ولعبت العوامل السياسية، وما زالت، الدور الحاسم والرئيسي في التأثير على مجمل العملية التنموية في فلسطين، إذ يشكل الوضع الفلسطيني الراهن مثالا فريدا لهذا التأثير يتداخل فيه السياسي بالتنموي في سياق جدلي وتأثير متبادل، ويمكن تلمس ذلك بوضوح من خلال متابعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حددت خصائص المجتمع الفلسطيني الحالي وصيرورته وتأثره بالمتغيرات السياسية وبتأثيره عليها(خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤-٢٠١٦).

وتواجه فلسطين تحديات وصعوبات كبيرة نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث أعاق الاحتلال الإسرائيلي وبشكل متكرر أوجه التنمية في الأراضي الفلسطينية، واستنفذ مصادر الشعب الفلسطيني وطاقاته، كما أضر بالبيئة الفلسطينية، وعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة، وعمل الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس وبشكل مبرمج على منع الفلسطينيين من السيطرة على الأراضي، والمياه، والأجواء الفلسطينية، تمثلت في إغلاق نقاط العبور، والحد من حركة المواطنين والبضائع، كما أغلقت ودمرت قوات الاحتلال مطار وميناء غزة، وأعادت احتلال معظم المدن الفلسطينية، لذا فإن إيجاد بيئة موائمة على المستوى الإقليمي والوطني لدعم الجهود الراهنة لتحقيق السلام والاستقرار على أسس عادلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لهو من أهم المتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، كما وأن التخفيف من حدّة الفقر، والبطالة، وتحسين مستوى التعليم، والوضع الصحي في ظل ندرة الموارد المالية تمثل أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين.

ومن هنا يأتي البحث في **دور المؤسسات الأهلية في تعزيز رهانات التنمية المستدامة في فلسطين في بيئة عدم التأكد**

يرى (أبراش، ٢٠١١) أن منظمات العمل الأهلي أنها جزء من المجتمع المدني فالمجتمع الأهلي هو المجتمع المدني، سواء أسميناه المجتمع الأهلي أو المدني، فهو جزء من المجتمع، وإفراز له، بالتالي هذه المنظمات يجب أن تعبر عن خصوصية اجتماعية، فالمنظمات الأهلية أو المجتمع المدني في الدول الأخرى ليست بالضرورة هي نفسها المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في فلسطين، وبالتالي لكل مجتمع مجتمعه ومؤسساته الأهلية .

ويؤكد(سرحان،٢٠٠٦) أن قطاع العمل الأهلي في فلسطين من أهم القطاعات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني، حيث تلعب مؤسسات العمل الأهلي دورا حيويا وفعالا في إطار تنشيط الحراك الديمقراطي داخل المجتمع، فهي أهم قنوات المشاركة الشعبية، و هي البنية التحتية التي تؤسس لأن تكون الديمقراطية نظاما للحياة، وأسلوبا لتسيير المجتمع.

وعرف القانون الفلسطيني رقم (١) لعام ٢٠٠٠ المؤسسة الأهلية والجمعية بأنها "شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية "(الوقائع الفلسطينية، ٢٠٠٠)

وأصبح للمؤسسات الأهلية الفلسطينية دور تنموي يغطي جميع نواحي الحياة تقريبا من صحة وتعليم وثقافة وحقوق إنسان وزراعة، كما أن للمؤسسات الأهلية الفلسطينية نصيباً في تفعيل دور الشباب والمرأة والطفل من حيث تمكينهم من أخذ دورهم الريادي في تنمية وتطوير مجتمع مدني فلسطيني قادر على أن يصمد أمام التحديات الداخلية والخارجية والى أن يشق طريقه ما بين الأمم الأخرى بما لديه من قدرات بشرية هائلة ساهمت في بناء وتطور بلدان عربية وغربية كثيرة، ومن أهم أولويات الجمعيات الأهلية الفلسطينية هو تنفيذ أنشطة تهدف من ورائها تنمية الموارد البشرية الفلسطينية التي لها دور رئيسي وفعال في التنمية من خلال تجميع وتنظيم وتدريب الكوادر البشرية لتمكنها من الانخراط في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية وتطوير أساليب العمل وتقديم الخدمات الضرورية للقطاعات الجماهيرية المحرومة والمعدمة وكذلك للمناطق المحرومة والمهمشة داخل المجتمع الفلسطيني، كما أن تحسين القطاع الصحي وكذلك التوعية الصحية وإعادة تأهيل البنية التحتية للقطاع الزراعي أهمية رئيسية في عمل الجمعيات الأهلية الفلسطينية، إذ تعد إحدى الأنشطة الرئيسية التي تقوم بتعزيزها والعمل عليها من أجل خلق إنسان فلسطيني قادر على المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية المرجوة والتي لابد منها، من أجل تعزيز عوامل الصمود والتحدي أمام ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الذي يهدف من ممارساته الاحتلالية إلى تهجير الشعب الفلسطيني وإفراغ الأرض الفلسطينية من أهلها

الحقيقيين من أجل استمرار نجاح مشروعه الاستيطاني التوسعي على حساب الأرض الفلسطينية.

ونستنتج انه لا بد من تحضير برنامج وطني موحّد، ومتابعة فعالة لتنفيذ خطة وطنية واقعية، وإظهار دور المنظمات الأهلية في الخدمة الوطنية، وتطوير مساعي الارتقاء بهذا المجتمع، وبمشاركتها في عملية التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتنسيق بين الجهات العاملة في جميع المجالات، كل هذا يصب في مجال المساهمة في عملية البناء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على الأصعدة كافة.

دراسة حالة: جمعية الأمل الخيرية للصم: الرسالة-الرؤيا- الأهداف.

رسالة الجمعية ورؤيتها

جمعية الأمل الخيرية للصم هي مؤسسة وطنية فلسطينية تطوعية خيرية وغير ربحية وغير حكومية، تأسست في ١٦-١٠-١٩٩٤، وتهدف إلى خدمة المجتمع المحلي ، وتعمل على دمج الصم فيه ، وتحقيق الاعتراف بإنتاجيتهم التنموية ومشاركتهم في عملية صنع القرار، من خلال البرامج الإنتاجية والرياضية والتعليمية والاجتماعية والنسوية والإرشادية والتعبئة والتشبيك وبناء القدرات الإدارية والمالية في إطار من الالتزام باحترام النوع الإنساني وهي الجمعية الأولى في شمال الضفة ورائدة على مستوى الوطن من حيث خدمتها للصم في مختلف مراحل العمر من جميع محافظات الفلسطينية .

وتسعى جمعية الأمل للصم لأن تكون خلال السنوات الثلاث جمعية ريادية مستندة إلى أسس مهنية في تفعيل البرامج الإنتاجية والرياضية والتعليمية والتوعوية والاجتماعية والنسوية الهادفة لخدمة الصم وإطلاق طاقاتهم التنموية، وتعزيز انخراطهم في المجتمع عن طريق تحقيق مزيد من الاعتراف المجتمعي بدورهم.

أهداف الجمعية وأقسامها:

تسعى الجمعية جاهدة لتحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها، ومن أهم هذه الأهداف :

١. دمج الصم في المجتمع وتحقيق الاعتراف بهم .
٢. الوصول إلى التعليم الشامل للصم من المدرسة وحتى الجامعة وتطوير التأهيل المهني للصم وتشغيلهم .
٣. تطوير رياضة الصم في كافة المجالات، وتمكين المرأة الصماء وتوسيع الفرص المتاحة لها .
٤. تطوير القدرات الإدارية والمالية للجمعية بما يمكنها من القيام بالأدوار المطلوبة منها .
٥. الضغط والتعبئة والتشبيك داخل الوطن وخارجه من اجل حقوق الصم، وخدمة المجتمع المحلي.

أقسام الجمعية: قسم المدرسة، قسم علاج النطق والتأتأة، حضانة وروضة الأطفال، قسم مختبر الحاسوب، قسم مركز التأهيل المهني للصم، قسم مشتل الورود، قسم النشاطات الرياضية والترفيهية، قسم صندوق القروض.

عضوية الجمعية :

تم انتساب الجمعية لمنظمات وطنية وعربية ودولية كما يلي :

عضو الاتحاد الفلسطيني للصم، والاتحاد العالمي للصم، ومنظمة التأهيل الدولي، والشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والاتحاد العربي للهيئات العاملة مع الصم ومنظمة التأهيل الدولي، وعضو في الاتحاد الوطني لتجمع المؤسسات الأهلية، والاتحاد العام للجمعيات الخيرية واللجنة البار اولمبية(رياضة المعاقين)

مصادر التمويل :

تعتبر مشكلة التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل الجمعيات الخيرية وتحد من نشاطها، وتلعب المساعدات المادية دورا محوريا في تحديد اتجاهات عمل الجمعيات الخيرية، وتتأثر مسألة الحصول على التمويل بالاستراتيجيات والأهداف المعلنة للجهات المانحة للدعم، بل وتتأثر بخطط العمل والأوليات والأنشطة المقترحة من قبل صناديق التمويل الإقليمية والدولية ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها التي تحرص على تقديم الدعم الفني والمادي للمنظمات غير الحكومية.

ومن ابرز وسائل التمويل السابقة للجمعية:

سلطة الأراضي / السلطة الوطنية الفلسطينية، والبنك الدولي ومؤسسات محلية وعربية ودولية وتبرعات من المجتمع المحلي.

وتشير دراسة (Address,Roy,2010,p1-6) حول وجهات النظر بشأن التنمية الفلسطينية ضمن مؤتمر التدخلات الجغرافية للمعونة في فلسطين مؤتمر بيرزيت ٢٠١٠ أن المساعدات تصل للفلسطينيين ضمن إطار سياسي، كما تضيف الدراسة أنه في الواقع لقد أصبح الصمت على الاحتلال شرطا أساسيا لاستمرار التمويل.

وتتأثر فرصة الحصول على التمويل كذلك بنوعية النشاط والتوجهات والأهداف المعلنة من قبل المنظمات غير الحكومية، سواء كان التمويل من جهة محلية أو دولية، بالإضافة إلى ذلك، فإن التنافس على مصادر التمويل ذاتها يشكل عائقا كبيرا في الحصول على التمويل اللازم، وفي الكثير من الأحيان يرتبط ذلك بشروط عديدة منها الحصول على موافقة الجهات الرسمية، ومنها جودة المشاريع المقدمة والمدروسة تقنيا وامكانية تنفيذها، وحتى طريقة عرضها حسب المخططات المقبولة، ومنها وجود الكادر البشري اللازم لتنفيذ تلك المشاريع المقدمة إلى جهات التمويل، ومنها مطابقة نوعية الأنشطة المقدمة والمقترحة مع أهداف وأولويات الجهة الممولة (الهيتي، ٢٠٠٦)، ويرى أبو سيف أن مشاكل التمويل تتمثل في الإشكاليات التالية (أبوسيف، ٢٠٠٥، ص ١٧٣):

١. فرض أجندات تمويلية لا تتماشى وخطط التنمية الفلسطينية.

٢. التبعية المالية نتيجة الاعتماد التام على عمليات التمويل الخارجي، ومحاولات نسج علاقات متينة مع عواصم التمويل في إطار ضمان حصة تمويلية تساهم في بقاء استمرار نشاط وعمل هذه الجمعيات مما يبقيها في حالة تبعية مالية سرعان ما تتكشف حقيقتها في حال توقف التمويل.

٣. التسييس العالي لبرامج ومشاريع الدول المانحة حيث تربط هذه الدول المانحة بين تمويلها للمؤسسات المتلقية للتمويل فيما يتعلق بالتأييد للتسوية السلمية.
٤. العلاقة التنافسية بين المؤسسات الأهلية على مصادر التمويل، مما سيؤثر بالسلب على طبيعة العلاقة فيما بينها.

أسباب تراجع التمويل لدى الجمعية- الحلول والمشاريع المستقبلية:(مقابلة مع مدير جمعية الأمل الخيرية للصم السيد وليد نزال بتاريخ ٢٠١٦/٣/١)

إن الهدف من التمويل هو تحقيق أهداف الجمعية، وتحصل الجمعية على التمويل من خلال متابعة إعلانات الدول المانحة والتقدم لها ضمن شروط تلك المنح، وقد تراجع تمويل الجمعيات الخيرية لعدة أسباب، أهمها: الوضع السياسي في المنطقة العربية بشكل عام وفلسطين على وجه الخصوص، حيث نتج عن مجريات الأحداث السياسية في الدول العربية تحويل التمويل لمشاريع إغاثية في تلك الدول.

كما أن قلة الوعي المجتمعي للتعامل مع الجمعيات الخيرية يحد من الحصول على التمويل، فبالرغم من احتواء الجمعية على منجرة ومحددة، فان المجتمع المحلي لا يتقبل فكرة التعامل معها سواء مع قسم النجارة أو الحدادة لقلة ثقته بخبرة المتدربين فيها مقارنه مع المناجر الخاصة في المحافظة.

ويشكل ضعف التغطية الإعلامية للجمعية ومشاريعها سبباً من أسباب تراجع التمويل، فهناك جهل مجتمعي بطبيعة عمل الجمعية وخدماتها المجتمعية، كما أن ارتفاع كلفة المصاريف التشغيلية والتي تقارب ١٥٠ ألف دولار سنويا تشكل عائقا جليّا، حيث كان يوجد في السابق مخصص مالي للجمعية في وزارة المالية، وتم إيقافه بسبب وقف إسرائيل لعائدات الضرائب والذي بدوره يحول دون قيام الجمعية بتطوير قطاعاتها التنموية .

الحلول والمشاريع المستقبلية للجمعية

ابرز الحلول هو التوجه لعمل مشاريع إنتاجية حتى يتم تغطية النفقات بسبب تراجع التمويل، أما المشاريع المستقبلية فتكمن في إقامة مدرسة للصم والبكم تضم حوالي ٣٥٠ طالبا حيث تلقت الجمعية دعما بمقدار مليون دولار من أصل تكلفة إجمالية تصل الى ٢ مليون دولار.

ويبقى على الجمعية مواجهة هذه التحديات ليكون لها مكان في حركة التنمية المستدامة الفلسطينية من خلال رؤيتنا التالية:

١- تقوية ركائز التحرر من الاحتلال ومتطلباته، من خلال تطوير قدرات الشعب الفلسطيني الذاتية (السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية) ودور الجمعيات والمنظمات الأهلية في دعم هذا التوجه.

٢- مواجهة مشكلات البطالة والفقر، ومنع هجرة الكفاءات والأيدي العاملة وتحمل الجمعيات الخيرية نصيبها من المسؤولية في ذلك من خلال استقطاب الكفاءات والأيدي العاملة والمساهمة في حل مشكلة البطالة، وتطوير رأس المال البشري،

وتعزيز رأس المال الاجتماعي من خلال تنشيط الدور الإعلامي والتوعوي للجمعية عبر محيطها.

٤- حماية السلطة الوطنية من التفكك وضمان مواصلتها لتقديم خدماتها الحيوية بتطبيق القوانين ومحاربة الفساد المالي والإداري في الجمعيات الخيرية.

٥- العمل على إزالة التشوهات في البنية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قيام الجمعية بخلق روابط قوية مع فئات المجتمع المختلفة والتعاون والتكامل البناء مع المؤسسات الأخرى.

نستنتج أن فلسطين كدولة تناضل من اجل تحقيق حرية تنموية اجتماعية واقتصادية وبيئية في ظل تصدي الكولسة الاحتلالية لها، بحاجة أكثر لوضع أسس ليست مفصلة على المقاس لتنسجم مع التعددية الحزبية بل إن تحقيق التنمية بمفاهيمها الثلاث يتطلب تغييرا جذريا في الثقافة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتسليم بمبدأ التكاملية بين الحكومة والمؤسسات الأهلية كالجمعيات الخيرية وتعزيز قيم المواطنة وتحديث مؤسسات الدولة بما ينسجم مع مطالب التنمية المستدامة، كما أن ضمان استدامة التنمية بمفاهيمها الثلاث يقتضي شق الطريق لوضع إستراتيجية تنموية مستقلة ومعتمدة على الاكتفاء الذاتي بجهود جماعية ما بين المؤسسات الحكومية والأهلية وأصحاب القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية، أي بعبارة أخرى استراتيجية تنموية نابعة من المجتمع نفسه ومعتمدة على الذات الوطني الفلسطيني، بحيث يكون للمؤسسات والجمعيات الخيرية المجتمعية دور المشاركة في صناعة حاضرها ومستقبلها وليس مجرد شاهدة ومتفرجة لما يحدث بفلسطين، خاصة أن فلسطين وبالرغم من جهود المحتل لعرقلة وسلب مواردها فإن الثروات الطبيعية ما زالت تتوافر فيها الطاقات البشرية والكفاءات والمهارات القادرة على بناء مستقبل العملية التنموية في فلسطين، وأخيرا نؤكد أن التنمية المستدامة ليست مجرد مفاهيم ونظريات واليات، إنما هي في المقام الأول قيم وممارسات يقتضي تطبيقها ونجاحها كثقافة اجتماعية واقتصادية وبيئية، فهي كالنبتة لا تستطيع أن تنمو وتعيش إلا في التربة الملائمة لها.

الدراسات السابقة

دراسة: (العدارية، ٢٠١١) وتهدف الى التعرف على أهمية التمويل المحلي، والتمويل الذاتي لاستدامة المؤسسات غير الربحية في الضفة الغربية، والآثار الإيجابية المترتبة على توفير التمويل المحلي في تحفيز أنشطة المؤسسات غير الربحية في الضفة الغربية، وتم أخذ الإغاثة في الضفة الغربية كنموذج للمؤسسات غير الربحية، وأظهرت النتائج أن أهم المعوقات التي تواجه الإغاثة الزراعية للحصول على التمويل المحلي تمثلت في الوضع الاقتصادي الفلسطيني المتردي، وكانت أهم فقرات مدى استدامة المؤسسات غير الربحية في حال انقطاع التمويل الخارجي تأثير انقطاع التمويل الخارجي على الاقتصاد الفلسطيني.

دراسة: (أبو حماد، ٢٠١١) وتهدف إلى الوقوف على دور التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومعرفة تأثيرها على التنمية السياسية في قطاع غزة، ومدى الدور الذي لعبه التمويل الدولي في تحقيق متطلبات التنمية السياسية للمجتمع الفلسطيني وفق احتياجاته، وأظهرت النتائج أن التمويل الدولي لا يحقق أولويات التنمية في فلسطين بسبب سعيه إلى تحقيق غايات سياسية للدول المانحة في المجتمع الفلسطيني، وأن المساعدات التي قدمتها المنظمات الدولية تمت وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافها السياسية، وليس مع احتياجات الشعب الفلسطيني، كما أن المؤسسات الأهلية الفلسطينية ليس لديها أجندة وطنية واضحة تجاه أولويات التمويل مما انعكس بشكل سلبي على واقع التنمية السياسية.

أما **دراسة: (بلغالي، ٢٠١٠)** فتهدف الى تقييم مبدأ الحكم الراشد كحتمية أساسية في عملية التنمية المستدامة في الدول النامية ومدى تلازم مفهومي الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إطار السعي إلى إرساء دعائم الدولة الديمقراطية التي تستند إلى القانون والمشاركة والمسائلة والشفافية والتمكين، من خلال عرض واقع الحكم الراشد في الجزائر، وأظهرت نتائج الدراسة أن الدول الكبرى تستخدم المنظمات الدولية والمؤسسات العالمية كآليات لفرضهما على الدول النامية، كما أكدت أن مفهومي الحكم الراشد والتنمية المستدامة يهدفان إلى جعل أسلوب الحكم موجها إلى تلبية احتياجات الإنسان وتمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في العملية التنموية.

دراسة: (الزعبي، العنزي، الصالح،٢٠٠٩) ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على ماهية التنمية المستدامة في مصر، وتحديد مكوناتها وأبعادها المتنوعة، واستخلاص مؤشرات القياس، بغية إزالة الالتباس الشائع في الأدبيات المتوفرة حول مفهوم التنمية المستدامة واستخلاص المكونات والأبعاد وتحديد مؤشرات القياس ومن ثم تحديد ماهيتها وكشف الغموض عن بعض الأبعاد ومكونات الاستدامة، وأظهرت النتائج أن التنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي ما بين الشمال والجنوب وأنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي، وتبين أن التزام الدول بها ومدى تحقيق النجاح في تطبيقها يعتمد على مؤشرات علمية واضحة تدخل سريعا في الاستراتيجيات والمؤشرات التنموية العربية.

في حين هدفت **دراسة: (أبو دقة، ٢٠٠٩)** إلى تحديد الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء للمؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة / فلسطين لضمان نجاح عملية جلب الأموال، وتحديد النظام المحاسبي الموحد المناسب لتلك المؤسسات الذي يساعد على تحقيق كفاءة استخدام مصادر الأموال والذي يساهم في إنجاح عملية جلب الأموال، وأظهرت نتائج الدراسة أهمية وجود خطة إستراتيجية للجمعيات تساعدها على رسم خطة عمل لتحقيق أهدافها الخاصة والعامة، إلا أننا نجد ضعف في مشاركة الفئة المستفيدة و أعضاء مجلس الإدارة و العاملين في الجمعيات في عملية إعداد الخطة الإستراتيجية مما يقلل من مدى الالتزام و انتماء تلك الأطراف بالخطة الإستراتيجية للجمعية.

دراسة: (أحمد، ٢٠٠٠) وتمثل هدفها في الوصول إلى أسلوب يتميز بالواقعية والموضوعية واستخدام المنهج العلمي لتحقيق أعلى استغلال للموارد المتاحة بما يتمشى مع المتغيرات العالمية والتعرف على الجوانب الايجابية والسلبية التي تصاحب عملية التخطيط لأعمال السياحة لتحقيق مستوى عالي من الكفاءة الإدارية ، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من الآثار السلبية التي تقلل من جودة الاستثمار في الخدمة السياحية كالنمو العمراني غير المخطط في بعض المناطق السياحية وتهديد الموارد السياحية، كما بينت وجود انخفاض نسبي في المؤشرات التنافسية لقطاع السياحة في مصر وعدم كفاية وظيفة التخطيط لمتطلبات التنمية السياحية في مصر، وعدم وجود إستراتيجية قومية للتنمية السياحية بمفهومها التسويقي والتنموي بما يضمن مراعاة تحقيق التكامل بين البيئة والسياحة عند تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية السياحية مع ضمان حماية الموارد الطبيعية.

إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة يتمثل في استخدامها تحليل الأدبيات وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة في ظل بيئة عدم التأكد، وإجراء مقابلات وتحليل أثر الدعم الدولي المقدم من الدول المانحة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد بحثت في معيقات التنمية المستدامة في فلسطين في ظل بيئة عدم التأكد من خلال تحليل حالة دراسية على جمعية الأمل الخيرية للصم والبكم، وان الدراسات السابقة لم تتطرق لمعيقات التنمية المستدامة في فلسطين في ظل بيئة عدم التأكد بل تناولتها بشكل عام من حيث المفهوم والخصائص والأهداف، كما ان خصوصية الوضع الفلسطيني الذي يقع تحت الاحتلال جعلت منها مكونا فريدا إذ أن فلسطين هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعاني من ظلم الاحتلال وتخضع لتغيرات سياسية تؤثر بشكل كبير على إمكانية تطبيق التنمية المستدامة في بيئة يسيطر فيها المحتل على معظم الجوانب الاقتصادية والبيئية، الأمر الذي جعل البحث في التنمية المستدامة فيها يخضع للتغيرات الحاصلة فيها.

استنتاجات

لقد خلص بحثنا المتواضع إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

- الاحتلال هو العقبة الأبرز والأساس أمام إحداث تنمية مستدامة في فلسطين، ويحد بشكل كبير من عمل الجمعيات الخيرية حيث أن الحواجز التي تحد من حركة النقل والتوسع الاستيطاني الذي يقتص من الموارد الطبيعية التي تسهم في دفع عملية التنمية وجدار الفصل العنصري كلها تؤدي لعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتي تشكل بمجموعها مفهوم التنمية المستدامة.
- الوضع العربي الراهن والذي يصل إلى حالة من التشتت والضياع على المستويات العربية وانشغال الدول الكبرى بما يسمى بمحاربة الإرهاب أدى إلى ضياع سير التمويل للجمعيات الخيرية مع هذه التوجهات.
- الانقسام القائم بين شطري الوطن الذي أدى الى إحداث حالة من الاستقطاب السياسي للجمعيات الخيرية والمنظمات حد من دعم الدول المانحة ووضع التمويل الفلسطيني تحت شروط تلك الدول وإملاء أجنداتها على الفلسطينيين.
- التدهور الاقتصادي في فلسطين وعدم تمكن الحكومة الفلسطينية من تغطية نفقاتها التي تعتمد اعتمادا جليا على ما تقدمه الدول المانحة.
- عدم انتظام توريد إسرائيل لعائدات الضرائب الفلسطينية "المقاصّة" يقلل من قدرة الحكومة على دعم القطاعات التنموية المختلفة، ومن التخطيط التنموي.

التوصيات: استنادا إلى ما خرج به البحث من استنتاجات خلصنا إلى التوصيات التالية:

- العمل على تعزيز دور الجمعيات الخيرية وتعزيز تكاملها مع الدور الحكومي إذ يقع على عاتقها جزء أساسي من تطوير القطاع التنموي ومواجهة حالة الضعف التنموي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي التي يسببها الاحتلال على حد سواء.
- العمل على تدعيم الفكر التنموي لدى الجمعيات الخيرية ليكون على المستوى المطلوب منهم جماهيريا وتوجيهه ليكون قادراً على بناء مجتمع سويٍ تنموي، له القدرة على توجيه أجندة بناء الدولة الفلسطينية المستقلة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.
- ضرورة إبعاد الجمعيات الخيرية عن ظاهرة التسييس والاستقطاب للتنمية.
- ضرورة البحث عن طرق واستراتيجيات لاستدامة عمل الجمعيات الخيرية مع استمرار تراجع تمويل المانحين وحجز عائدات الضرائب.
- نشر الوعي لدى المجتمع المحلي عن الدور الحقيقي والجوهري للجمعيات الخيرية في خدمة المجتمع وتعزيز الوازع الوطني لدى الفلسطينيين للتعامل مع مثل هذه الجمعيات.
- ضرورة قيام القطاع الخاص بواجبه الاجتماعي، من خلال المسؤولية المجتمعية الواقعة على عاتقه لدعم المؤسسات الأهلية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١. أبراش، إبراهيم(٢٠١١)، المؤسسات والوقائع الاجتماعية، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، المغرب.
٢. أبو حماد، ناهض محمود(٢٠١١)، التمويل الدولي ليلي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة ٢٠٠٠-٢٠١٠، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
٣. أبو دقة، مراد عليان عوض(٢٠٠٩)، مدى كفاءة استخدام الأموال وتأثيرها على عملية جلبها للمؤسسات الأهلية التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح- دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٤. أبو سيف، عاطف(٢٠٠٥)، المجتمع المدني والدولة، قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة، فلسطين.
٥. احمد، فاطمة مصطفى(٢٠٠٠)، التخطيط والتنمية المستدامة –دراسة تحليلية لصناعة السياحة في مصر، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر.
٦. البارود، نعيم سلمان(٢٠٠٥)، بحث حول متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجامعة الإسلامية، غزة.
٧. بلغالي، محمد(٢٠١٠)، الحكم الراشد والتنمية المستدامة ، دراسة تحليلية اصطلاحية-حالة الجزائر- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر.
٨. بهناسي، محمد(٢٠٠٨)، محاضرات في القانون الدولي للبيئة، كلية الحقوق أكادير، موسم ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
٩. البيان الصحفي لسلطة جودة البيئة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، منشور عل وكالة معا الإخبارية ،٢٠١٠/٦/٤.
١٠. البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني-سلطة جودة البيئة(٢٠١٤).
١١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(٢٠٠٩)، إحصاءات استعمالات الأراضي في فلسطين٢٠٠٨، رام الله – فلسطين.
١٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(٢٠١٢)، مستويات المعيشة في فلسطين٢٠١١: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر، رام الله – فلسطين.
١٣. حميدي كلتوم و حيولة ايمان، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة يحي فارس-المدية-جامعة المسيلة) عن (القاسمي خالد بن محمد ، أفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ص٣٦).
١٤. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٦، وزارة التخطيط والتنمية الادارية، فلسطين.
١٥. الخطيب، نهى(٢٠٠٠)، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، ص٢٢٠.
١٦. الخولي، أسامة(١٩٩٩)، مفهوم التنمية المستدامة، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، ص ٤٤-٤٥.
١٧. دوجلاس، موسشيت(٢٠٠٠)، مبادئ التنمية المستدامة،ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ص١٦٧.
١٨. ديب، ريدة ومهنا، سليمان(٢٠٠٩)، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، ص ٥.

١٩. الزعبي، علي زيد، والعنزي، فواز عويد، والصالح، عامر علي(٢٠٠٩)، التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين شمس- المجلد ٣٧، جامعة عين شمس، مصر.
٢٠. سرحان، رولا(٢٠٠٦)، حدود تدخل مؤسسات العمل الأهلي في العملية الانتخابية: الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وكالة وفا الاخبارية.
٢١. الشنار، حازم(٢٠١٣)، الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول للتنمية الاقتصادية المستدامة، غرفة تجارة وصناعة الخليل، الخليل، فلسطين.
٢٢. عاشور، مزريق (٢٠٠٠)، الإدارة البيئية ودورها الفعال في خلق الإنتاج الأنظف وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية،ورقة بحث، ص٢.
٢٣. العدارية، إسماعيل احمد خليل(٢٠١١)، نحو استدامة المؤسسات غير الربحية بعيدا عن التمويل الخارجي في الضفة الغربية –الإغاثة الزراعية نموذجا،رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
٢٤. عفانة، لميس محمد محمود عبد الرؤوف(٢٠١٠)، استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية- محافظة طوباس كحالة دراسية، رسالة ماجستير تخطيط حضري وإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
٢٥. عيسى،(٢٠١٤)، مقال بعنوان "استخدام أسلحة ملوثة في غزة جريمة حرب"، وكالة معا الإخبارية.
٢٦. الغامدي ،عبد الله بن جمعان(٢٠٠٩)،" التنمية المستدامة-بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص٩-١٢.
٢٧. غانم، سمر خيري مرسي(٢٠١٣)، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، قسم العلوم الإدارية، كلية المجتمع بنات بالقويعية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.
٢٨. مقابلة مع مدير جمعية الأمل الخيرية للصم السيد وليد نزال بتاريخ ٢٠١٦/٣/١.
٢٩. ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين للتحضير للقمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ ٢٠٠٣.
٣٠. الهيتي، عبد الرحمن نوزاد(٢٠٠٦)، المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي - الواقع الراهن والتحديات المستقبلية، خبير المتابعة وتقييم الأداء مجلس التخطيط، مجلة الجندول، ٣(٢٨)، قطر / الدوحة.
٣١. وردم، باتر محمد علي(٢٠٠٣)، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ص١٨٩.
٣٢. الوقائع الفلسطينية، قانون الجمعيات رقم ١ لعام ٢٠٠٠، العدد ٣٢،٢٠٠٠.

المراجع الأجنبية:

1. Keynote Address, Sara Roy(2010), Perspectives on Palestinian (de-) Development،Conference on Geographies of Aid Intervention in Palestine, Middle East and North Africa Research Group, Birzeit University and Universities Gent.
2. Muschett, F. Doglas(2002), Principles of Sustainable Development, International House for Cultural Investment.
3. SP/Huntington,jj.Dominguez(1995), "Political Development" Inf.L.Grentein & N.W.Posby(Eds) Handbook of political Science, Vol.3. Welsey Publishing Company .